

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا الْمُنِيَ الْأَوَّالِيُّ  
الْمَمْلُوكَةُ الْأَنْدَلُسِيَّةُ الْهَائِشِمِيَّةُ



# الخطة الاستراتيجية للأعوام

(٢٠٢٢ - ٢٠٢٤)

وزارة المياه والري



## من أقوال صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم:

“وضعنا المائي هو تحد استراتيجي لا يمكن تجاهله وعلينا أن نوازي بين حاجات الشرب وحاجات الصناعة والزراعة، ويبقى موضوع مياه الشرب هو الأساس والأهم”

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩

“علينا جميعا أن نعيد التفكير في الطريقة التي نتعامل بها مع عالمنا، فقد دقت جائحة كورونا ناقوس الخطر لتذكرنا بأن لأفعالنا تجاه البيئة تبعات خطيرة. فليكن ذلك درسا لكي لا نتجاهل الجائحة الكبرى المتمثلة في التغير المناخي، فإنها باعتقادي أزمة ملحة يجب علينا أن نواجهها معا، من خلال الحلول المبتكرة، التي تعطي الأولوية للاستثمار الرفيق بالبيئة والطاقة المتجددة. ولأن الأردن من أكثر الدول التي تعاني فقرا مائيا، فهو يدرك تماما مخاطر التغير المناخي. ونحن نخطط ليكون تعافينا مبنيا على مشاريع التنمية والبنية التحتية الخضراء”

٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١

## كلمة عطفة الأمين العام

تعتبر المياه أساس الحياة وعنصر أساسي للتنمية والأمن الوطني، ومن هنا وجب المحافظة على معدلات التزويد المائي للمواطنين ولكافة الاستخدامات وتعزيز تغطية خدمات الصرف الصحي. إن الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب ترجع وبشكل رئيسي نتيجة الزيادة السكانية السريعة، وارتفاع مستوى المعيشة والتوسع الزراعي وتراجع كميات الهطول المطري والفاقد المائي والاستخراج المفرط للمياه الجوفية والأوضاع الجيوسياسية في المنطقة وما نجم عنها من هجرات قصرية، وأخيراً جائحة كورونا والتي أدت لزيادة الطلب على المياه بنسبة ٢٠٪.

في ظل تعاظم التحديات وخاصة المناخية خلال الموسمين المطريين الماضيين وتراجع الهطولات المطرية وانعكاس ذلك على كميات المياه المتاحة وتراجع المصادر المائية التقليدية نتيجة للظروف المختلفة، فإن الوزارة تبذل كافة الجهود الممكنة لتلبية الاحتياجات المائية لكافة الاستخدامات المنزلية والزراعية والخدمية في جميع مناطق المملكة، حيث أن الأردن إحدى الدول القليلة في العالم التي تمكنت من إدارة مواردها الشحيحة بشكل جيد حيث حصل الأردن على أعلى معدلات تغطية في خدمة المياه والصرف الصحي. كما ويتم استغلال كافة المصادر المائية المتوفرة حيث تتراوح حصة الفرد المستهلكة للأغراض المنزلية لدينا ما بين ٨٠-١٢٠ لتر للفرد حسب المحافظة وتبلغ حصة الفرد في السنة لجميع الاستخدامات أقل من ٣١٠٠ والتي تعادل أقل من ١٠٪ من معدل خط الفقر العالمي.

إن ربط شح المياه مع الأمن المائي الذي هو جزء من الأمن القومي وكذلك ربطه مع الأمن الغذائي يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على جميع العاملين في قطاع المياه، لذلك لابد من مراجعة الأطر المؤسسية والقانونية الحالية بهدف ضبط إدارة وتنظيم القطاع ووضع سياسة شاملة لمراقبة وتقييم الأداء. حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين التفكير الإستراتيجي والإنجاز، وتنفيذاً لرؤى وتوجيهات جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه والتي نعتبرها خارطة طريق حيث وجه جلالته الحكومة في شهر تشرين الثاني ٢٠٢١، إلى وضع استراتيجية مياه طويلة الأجل (٢٠٤٠) تعالج التحديات التي تواجه الأردن في هذا القطاع مع وجود رؤية واضحة لتطور القطاع.

إن من أولويات قطاع المياه ضمان استدامة تزويد المواطنين بمياه الشرب النظيفة والتعامل مع المياه المعالجة الناتجة عن محطات الصرف الصحي وفق الاستخدامات المناسبة، لقد قامت وزارة المياه والري بمراجعة شاملة للخطط والمبادرات الخاصة بالمياه لتحقيق الفاعلية والكفاءة على مستوى القطاع والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية والوطنية المطلوبة لوضع سلم الأولويات والاحتياجات بمشاركة جميع الأطراف للخروج ببرامج عملية تنعكس على تحسين الأداء وحوكمة القطاع، في هذا الإطار تم اتباع منهجية واضحة لتحديث الخطة الإستراتيجية بالاستناد إلى أطر ومبادئ أساسية كأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها كذلك الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦ - ٢٠٢٥) واعتماد النهج التشاركي داخليا وخارجياً واستطلاع الآراء وإجراء التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية والأخذ بالاعتبار المستجدات والمتغيرات، وبناءً على ذلك تم إعداد الخطة الإستراتيجية (٢٠٢٢ - ٢٠٢٤) لتشمل أهدافاً مؤسسية محددة وواقعية وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها في إطار زمني وذات أولوية حددت بحسب أولوية الأهداف الوطنية والقطاعية والتي سينبثق عنها أهداف المديرية لوضع خطط عملها السنوية بهدف تنسيق موارد الوزارة مع الفرص المتاحة لتتواءم مع مختلف التحديات والاحتياجات المستقبلية لختلف القطاعات والتغيرات المناخية وبما يضمن تحسين التزويد وسد الحاجة وتقليل الفجوة بين الطلب والتزويد المائي لكافة القطاعات.

وختاماً أتقدم بجزيل الشكر لكافة موظفي قطاع المياه والشركاء والممولين، وبشكل خاص لفريق تحديث الخطة الاستراتيجية لوزارة المياه والري للأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٤).

**أمين عام وزارة المياه والري**

**الدكتور جهاد صالح المحاميد**

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	وزارتنا.
٦	مقدمة.
٧	منهجية تحديث الخطة الاستراتيجية.
٩	الأهداف الوطنية التي تسهم الوزارة بتحقيقها.
٩	رؤيتنا.
٩	رسالتنا.
٩	قيمنا الجوهرية.
٩	الأهداف القطاعية التي تسهم الوزارة بتحقيقها.
١٠	الأهداف المؤسسية.
١١	تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للوزارة.
١٥	مصفوفة (TWOs MATRIX).
٢٣	علاقة الأهداف الاستراتيجية (القطاعية) بالأهداف المؤسسية للوزارة.
٢٧	مؤشرات الأداء على المستوى التشغيلي (عملية المتابعة والتقييم).

لقد أنشئت وزارة المياه والري لتحديد صلاحية التخطيط والتنظيم والتمويل ورسم السياسات والاستراتيجيات وتخطيط وتنفيذ برامج التوعية المائية وذلك في ظل ظهور بعض التداخلات في الصلاحيات ما بين السلطتين (المياه، ووادي الأردن) وخاصة فيما يتعلق بمصادر المياه وتطويرها وأولويات التوزيع المائي خاصة في الأوقات التي يشهد فيها الطلب على المياه والحاجة لوضع سياسة مائية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار تطوير كافة مصادر المياه من خلال مشاريع مائية للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية والسياحية بموجب خطة وطنية طويلة الأجل تحد من الإزدواجية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بتنفيذ السياسة المائية التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية في ضوء ما يشهده الأردن من نمو وتطور في مختلف المجالات ومن أجل استمرار ومواكبة هيكل قطاع المياه وتنظيمه بما ينسجم مع أهداف الوزارة ومهامها وتنفيذ المشاريع الكبرى وخاصة المشتركة مع دول الإقليم وبالذات تلك التي انبثقت عن إتفاقية السلام والتي فتحت آفاقاً عديدة للتعاون وتنفيذ المشاريع إضافة لما يلحق بذلك من أعمال الدراسة والتقييم والتمويل وغيرها فقد أصبح إنشاء مؤسسة تجمع في مسؤولياتها وهيكلها الإداري كل مسؤوليات المؤسسات المعنية بقطاع المياه مطلباً ملحاً دفع الحكومة لإنشاء وزارة المياه والري في ١٩٨٨/١٠/١ لتضم في مظلتها سلطتي المياه ووادي الأردن. وفي الوقت الذي يشهد الأردن فيه حركة تنمية متطورة ونشطة وتتطلع معظم القطاعات الإستثمارية في دول العالم للإستثمار في المنطقة وخاصة الأردن وما يترتب عليه من إستعداد ومؤسسات مخططة ومبرمجة تستطيع التعامل مع المرحلة الجديدة وإستحقاقها وتفعيل الأداء في العمل وزيادة كفاءة الخدمة المائية ومشاركة أوسع للقطاع الخاص الذي أصبح من الضروري قيامه من الخدمات المقدمة للمواطنين، فقد اكدت الوزارة هذه المتطلبات بتطوير التشريعات والمهام المطلوبة والتنوع في أسلوب وطرق إدارة القطاع بشكله المتكامل.

وللحفاظ على المياه الجوفية بإعتبارها مصدر مائي لقطاع الشرب تم إصدار نظام خاص لمراقبة المياه الجوفية هدف إلى التعامل مع موضوع الآبار بشتى أنواعها لضبط عملية الإستخراج والحد من الهدر والتبذير لهذا المصدر المائي الهام لقطاع الشرب في المملكة .

#### المهام الرئيسية للوزارة:

١. تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة عن المياه والصرف الصحي والمشاريع المتعلقة بها، كما تتولى المسؤولية الكاملة عن تطوير وادي الأردن واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
٢. تهدف الوزارة الى رفع مستوى قطاع المياه وتطويره وتنظيمه ومراقبته بما في ذلك مستوى جودة خدمات المياه، ولها في سبيل ذلك القيام بالمهام التالية:
  - أ - التخطيط الاستراتيجي لقطاع المياه ووضع الاستراتيجيات والخطة الوطنية للمياه والبرامج التنفيذية اللازمة لذلك.
  - ب - تطوير الاتفاقيات الدولية الخاصة بقطاع المياه ومتابعة تنفيذها.
  - ج - إدارة مصادر المياه وتنظيمها ووضع الاسس اللازمة لذلك ومراقبة الابار الجوفية وفق احكام التشريعات النافذة لتشمل وضع آليات الرقابة وبناء قاعدة بيانات وإصدار تقارير حول الآبار الجوفية.
  - د - إدارة التمويل واقتصاديات المياه.
  - هـ - إعداد الدراسات المائية والبحوث العلمية لتطوير مستوى أداء قطاع المياه.
  - و - تطوير سياسات قطاع المياه.

تعتبر المياه مورداً أساسياً وحيوياً لكافة استخدامات القطاعات البلدية والزراعية والصناعية، حيث تتطلع وزارة المياه والري إلى المياه كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمن الوطني، من خلال المحافظة على معدلات التزويد المائي المناسبة للمواطنين وللخدمات الأخرى، وتعزيز تغطية خدمات الصرف الصحي وتبني أنظمة عمل فعالة تؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب المتزايد على الموارد المائية الشحيحة، وكذلك إيجاد مصادر مائية جديدة بهدف سد الفجوة بين الكميات المتاحة والحاجات المتزايدة، وتتخذ الوزارة العديد من السياسات الجديدة والتحسينات لزيادة الكفاءة، والحفاظ على المياه العذبة وإعادة استخدام وتدوير المياه المتاحة والاستخدام الأمثل للموارد عن طريق الحد من فاقد المياه الفني والإداري، إضافة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في معالجة وتوزيع المياه وإدخال الطاقة المتجددة.

ترى الوزارة منذ إنشائها عام ١٩٨٨ أن إدارة وحماية وضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية الوطنية هي مسؤولية مشتركة لجميع المواطنين والحكومة ومجلس الأمة والمجتمع المدني للاستمرار في المسار الصحيح لتنمية القطاع بصورة مستدامة.

وإدراكاً منا أن الأخذ بالتخطيط هو السبيل الأنجع لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، كان لا بد من وضع إطار عام يحكم توجهاتنا ويشمل استراتيجيات مدروسة تحقق المرونة والكفاءة في التعامل مع التغيرات المتسارعة التي تحيط بمجال عملنا، ولتحقيق ذلك تم إعداد خطة إستراتيجية محكمة وشاملة تعكس واقع ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية، حيث انطلقت عملية التحديث على الخطة الاستراتيجية للوزارة بدءاً من مرحلة الإعداد الأولى ووصولاً إلى مراحلها النهائية بتوجيهات الإدارة العليا ووضع رؤية طموحة يؤدي تحقيقها إلى وجود قطاع مياه متوازن ومنسجم، ومروراً بتطبيق عمل الفريق الواحد واعتماد مبدأ النهج التشاركي من خلال مساهمة المديرية والوحدات الإدارية في الوزارة بما يضمن التوازن بين عملية التخطيط والمحور الفني، والذي يشكل مصدر المعلومات والبيانات وبما يضمن الاستجابة للتغيرات المناخية والسياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب العلاقة من الشركاء المحليين والدوليين للوزارة.

## منهجية تحديث الخطة الاستراتيجية

ركز أسلوب إعداد وتحديث الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣) على الإسهام في ترسيخ ثقافة التفكير الاستراتيجي على مستوى الوزارة وكذلك تعزيز الإحساس بملكية نتائج وتوصيات عملية التخطيط، وتم ذلك وفقاً لمنهجية (إعداد وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية ومتابعة الأداء)، وبالاستناد إلى مجموعة من الأطر والمبادئ الأساسية ومنها تعليمات المهام والمسؤوليات للوزارة الصادرة بموجب نظام التنظيم الإداري رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ بالإضافة إلى ما يلي:

- الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها والواردة ضمن "الأردن ٢٠٢٥ رؤية واستراتيجية وطنية"، والمعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦ - ٢٠٢٥) وكل ما ورد فيها من أهداف واستراتيجيات.
- البناء على ما تم إنجازه والتعلم من الدروس السابقة التي يمكن لها أن توفر معلومات ثري عملية التحليل الاستراتيجي وذلك من خلال دراسة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وتحديد أهم الإنجازات وأهم المعوقات التي واجهت تنفيذها.
- اعتماد النهج التشاركي الذي أقرته إدارة تطوير الأداء المؤسسي، وذلك بمساهمة كافة المديرات والوحدات الإدارية في الوزارة، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاركة الفاعلة لأصحاب العلاقة من الشركاء المحليين والدوليين للوزارة.
- تم تشكيل فريق تحديث الخطة الاستراتيجية، وتم عقد عدد من الاجتماعات للفريق مع المديرات والوحدات المختلفة في الوزارة.
- تم استطلاع آراء الشركاء الداخليين والخارجيين للوزارة حول صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والأهداف الاستراتيجية، وبناءً على الردود والملاحظات الواردة تم اعتماد الرؤية كما هي حيث تتسم الرؤية بنوع من الثبات، وتم إعادة صياغة الرسالة بشكل أكثر تعبيراً عن دور الوزارة، كما تم التعديل على بعض القيم الجوهرية. فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية تم اعتماد آراء الشركاء ليتم ربطها لاحقاً بمخرجات التحليل الرباعي.
- تم إجراء التحليل الرباعي للبيئتين الداخلية والخارجية من قبل فريق تحديث الخطة، باستخدام أدوات التحليل S7 للبيئة الداخلية، وتحليل PESTEL للبيئة الخارجية، وذلك بالاستناد إلى دراسة جميع الوثائق ذات العلاقة ومن خلال عدة اجتماعات من قبل الفريق مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات والمستجدات التي طرأت على واقع قطاع المياه مثل جائحة كورونا ومحدودية الموارد بسبب العجز المالي المتفاقم، وتركيز الجهات الدولية على قضايا المرأة والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة والجفاف، واستجابة الدول لجائحة كورونا على مختلف الأصعدة لتطوير استراتيجية تساهم بتوجيه موارد الوزارة بكفاءة وفعالية.
- تم استنباط كلاً من الأهداف الاستراتيجية (المؤسسية) والبداية الاستراتيجية بالاعتماد على مصفوفة التقاطعات بين نقاط القوة والضعف داخلياً، والفرص والتهديدات خارجياً، حيث ينجم البديل الاستراتيجي عن طريق استخدام أداة تحليل وتوليد الاستراتيجية (TWOS MATRIX)، حيث أن هناك أربعة أشكال للتقاطعات وفقاً لمايلي:

البيئة الخارجية		TWOS MATRIX	
التهديدات	الفرص		
نقاط القوة * التهديدات (ST) استغلال نقاط القوة لدى الوزارة للحد من التهديدات وآثارها.	نقاط القوة * الفرص (SO) استغلال نقاط القوة لدى الوزارة في الاستفادة من الفرص المتاحة.	نقاط القوة	البيئة الداخلية
نقاط الضعف * التهديدات (WT) معالجة نقاط الضعف في الوزارة للتمكن من التعامل مع التهديدات.	نقاط الضعف * الفرص (WO) استغلال الفرص المتاحة في معالجة نقاط الضعف لدى الوزارة.	نقاط الضعف	

- تشمل الخطة الاستراتيجية أهدافاً مؤسسية محددة وواقعية وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ضمن إطار زمني (SMART) وذات أولويات حددت بحسب أولوية الأهداف الوطنية والقطاعية التي تساهم الوزارة في تحقيقها وحجم مخرجات المديرات

المرتبطة بها. كما تم توظيف البدائل الاستراتيجية في تحديد الأهداف التشغيلية للمديريات وربط مؤشرات (كمية ونوعية قابلة للقياس) لهذه المديريات مع المؤشرات المؤسسية والقطاعية، حيث يتم قياس وتقييم فعالية تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية بدءاً من قياس مؤشرات الأهداف التشغيلية ومن ثم الانتقال إلى المستوى الأعلى ليتم قياس المؤشرات المؤسسية وصولاً إلى قياس المؤشرات القطاعية.

- انبثق عن الأهداف المؤسسية أهداف المديريات والتي تعتمد عليها في وضع خطط عملها السنوية وتشمل النشاطات التي تؤدي لتحقيق أهداف المديريات والمسؤوليات والموارد البشرية والمادية والتقنية والمعرفية والمالية المطلوبة.

## الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها

تساهم الوزارة من خلال أدائها لمهامها في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

١. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
٢. تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.

## رؤيتنا

نحو موارد مائية مستدامة.

## رسالتنا

الإدارة المتكاملة ل موارد المياه بكفاءة وتميز من خلال تعزيز الشراكات وتبني أنظمة عمل فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

## قيمنا الجوهرية

- المهنية
- العمل بروح الفريق
- الشفافية والنزاهة
- العدالة وتكافؤ الفرص
- الاستدامة
- التميز
- الولاء والانتماء
- الابتكار

## الأهداف القطاعية (الاستراتيجية) التي تساهم الوزارة في تحقيقها

١. الاستدامة المالية.
٢. تعزيز خدمات المياه والمياه العادمة.
٣. توريد المياه لتلبية الطلب على جميع الاستخدامات (زيادة الكفاءة).
٤. استدامة الموارد المائية وحمايتها.

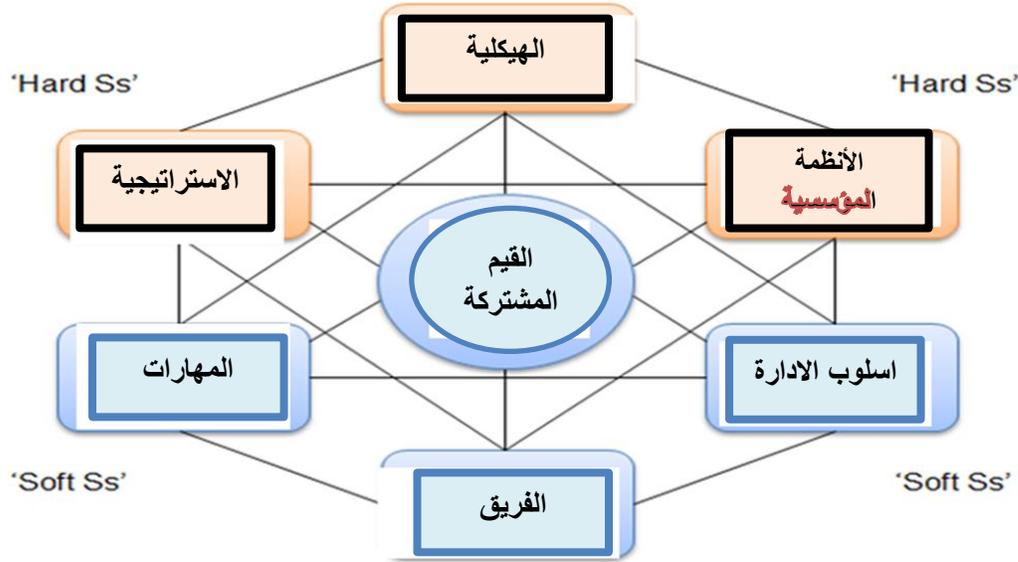
## الأهداف المؤسسية للوزارة

١. تطوير وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.
٢. المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.
٣. استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه.
٤. تطوير الأداء المؤسسي وفقا لأفضل الممارسات الإدارية وتبني متطلبات ومبادئ الجودة والتميز.
٥. تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.

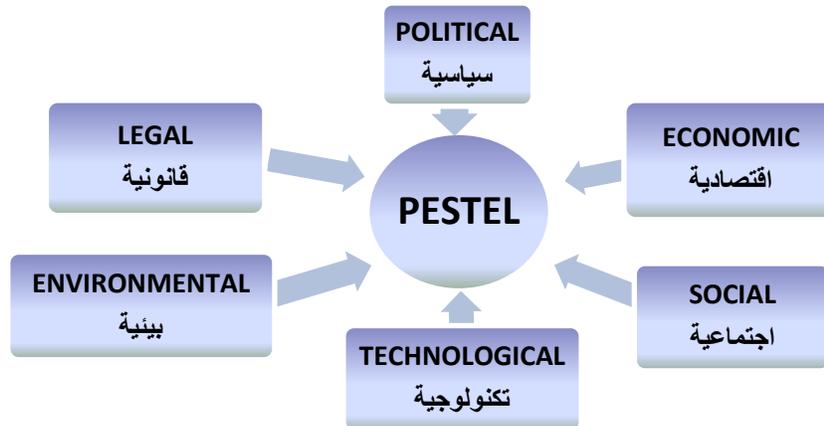
## تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للوزارة

بناءً على تحليل التقارير والخطط السابقة المتعلقة بالوزارة وقطاع المياه قام فريق التخطيط الاستراتيجي بالوزارة بإجراء تحليل للبيئتين الداخلية والخارجية، وذلك للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ( Opportunities Strengths, Weaknesses, and Threats ).

حيث اعتمد الفريق في تحليل البيئة الداخلية (تحديد عناصر القوة والضعف ليتم بناءً على المخرجات تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف) على نموذج 7S:



في حين اعتمد الفريق لتحليل البيئة الخارجية على دراسة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية (PESTEL Analysis)، وذلك لغايات تحديد أهم الفرص والعمل على استغلالها لتحقيق الأهداف المؤسسية وتحديد أهم التهديدات والعمل على مواجهتها والتقليل من آثارها السلبية في تحقيق الأهداف المؤسسية، كما هو موضح بالشكل التالي:



وبناءً على نتائج المناقشات من الاجتماعات وورش العمل التي عقدت مع مديريات ووحدات الوزارة وشركائها فقد نتجت مصفوفة التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis & PESTEL Analysis) كما هو مبين بالجدول التالي:

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
البيئة الداخلية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
الاستراتيجية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● توجه الوزارة الاستراتيجي الواضح من خلال الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المحددة والمستمدة من واقع وتطلعات قطاع المياه.</li> <li>● ارتباط وانسجام استراتيجية الوزارة مع الأهداف الوطنية والاتفاقيات الدولية واستراتيجية قطاع المياه.</li> <li>● وجود منهج عمل تشاركي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات الشركاء في ضوء نظام التنظيم الإداري للوزارة.</li> <li>● تعزيز نهج إداري متكامل يأخذ بعين الاعتبار التوجهات والمتغيرات العالمية والتي تشمل (التغيرات المناخية والبيئية، الجفاف، التنمية المستدامة ومفهوم الترابط بين الطاقة والزراعة والأمن الغذائي).</li> <li>● رفع الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز دوره في تطور ونمو قطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم امتلاك الوزارة الأدوات والأدزر الضرورية لضمان تنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات.</li> <li>● التنسيق المباشر مابين الجهات المانحة ومؤسسات القطاع في بعض الأحيان دون الرجوع إلى الوزارة.</li> <li>● ضعف الثقافة المؤسسية المرتبطة بدور الوزارة وذلك بسبب حداثة الوزارة مقارنة مع مؤسسات القطاع.</li> <li>● عدم شمولية المدخلات المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية بالإضافة إلى ضعف مرجعيات قياس بعض مؤشرات الأداء (المقارنات المعيارية).</li> </ul>
الهيكل التنظيمي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● هيكل تنظيمي يتلاءم مع نظام التنظيم الإداري للوزارة ويتضمن إدارات ومديريات ووحدات تنظيمية محددة ولها مهام ومسؤوليات واضحة.</li> <li>● هيكل تنظيمي مرن يتجاوب مع أية تغييرات ومستجدات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● بطء تبادل المعلومات أفقياً وعمودياً.</li> <li>● عدم التوسع في الاعتماد على مدخلات وأساليب ودراسات متطورة عند التطوير والتحديث على الهيكل التنظيمي.</li> </ul>
أسلوب الإدارة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهج تشاركي داخلي وخارجي فعال ويعزز التعلم المستمر وتحفيز الموظفين من خلال العمل ضمن لجان وفرق عمل.</li> <li>● توجه قوي نحو أسلوب الإدارة المبني على النتائج وقياس الأداء.</li> <li>● قدرة الإدارة على استشعار المستقبل من خلال التخطيط بعيد المدى مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاستجابة للمتغيرات والأزمات واستباقها وإدارة التغيير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المركزية مما يجعل اتخاذ بعض القرارات بحاجة إلى وقت أطول مما يؤثر على توزيع أعباء العمل وتوازن الصلاحيات.</li> <li>● قلة الاجتماعات الدورية مابين الإدارة العليا والموظفين.</li> <li>● ضعف آلية تنظيم وتأطير وأرشفة الدراسات المائية والاجتماعية والاقتصادية المساندة والبيانات ذات العلاقة مما يؤثر على تبادلها وتوفرها بشكل منتظم عند صناع القرار.</li> </ul>

## التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)

### البيئة الداخلية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<b>النظم المؤسسية</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● إطار قانوني محدد يوضح مهام وصلاحيات الوزارة ويمكنها من عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص وعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى.</li> <li>● وجود أنظمة تكنولوجية إدارية ومالية وفنية تساهم في رفع كفاءة تنفيذ أعمال الوزارة. (WIS, GFMIS, نظام الأرشفة، قاعدة بيانات الموظفين).</li> <li>● اهتمام الوزارة بقضايا البيئة من خلال وجود التعليمات التي تحكم عمل الوزارة داخليا وخارجيا.</li> <li>● وجود نظام مستقل للرقابة الداخلية يحكم عمل الوزارة من كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● توكل مهام الوزارة إليها بالاستناد إلى نظام تنظيم إداري وليس قانون.</li> <li>● عدم اكتمال الأتمتة لجميع عمليات الوزارة.</li> </ul>
<b>الفريق والمهارات</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التوازن في توزيع الفئات الوظيفية والمستويات التعليمية لكادر الوزارة بما ينسجم مع دورها الذي يركز على الإدارة والتخطيط.</li> <li>● عمل كادر الوزارة ضمن فرق متخصصة متعددة التخصصات والمستويات الوظيفية لإنجاز المهام بكفاءة وفاعلية أعلى.</li> <li>● امتلاك الموظفين في الوزارة مهارات يتم تطويرها بشكل مستمر من خلال عدة مدخلات (نتائج تقييم الأداء/ خطة الإحلال والتعاقب) حيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف الوزارة.</li> <li>● استجابة الموظفين السريعة والمرونة في إنجاز المهام المطلوبة من قبل المدراء في الظروف العادية والاستثنائية وتحمل ضغط العمل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وجود نقص في بعض التخصصات اللازمة لتسهيل القيام في بعض المهام المطلوبة.</li> <li>● فريق يفتقر إلى الحوافز المادية والتدريبية في بعض المجالات.</li> </ul>
<b>القيم المشتركة</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تمتلك الوزارة مجموعة من القيم الجوهرية والتي يتم تعزيزها بشكل كبير بين الموظفين.</li> <li>● تحكم القيم الجوهرية للوزارة علاقات الموظفين مع الشركاء والوزارات الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم تحقيق الوزارة أقصى درجات التميز المعتمدة محليا وعالميا.</li> <li>● صعوبة تبني الأفكار الإبداعية التي يتم طرحها من قبل الموظفين بسبب وجود بعض المعوقات المالية وآلية التطبيق.</li> </ul>

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
البيئة الخارجية	
التهديدات	الفرص
العوامل السياسية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود تحدي في الحصول على الحقوق من المياه المشتركة.</li> <li>عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستقرار السياسي في الأردن.</li> <li>اهتمام على المستوى الوطني لرفع كفاءة الأداء في قطاع المياه.</li> <li>علاقات سياسية ودبلوماسية مميزة مع دول العالم والجهات المانحة والمنظمات الدولية.</li> </ul>
العوامل الاقتصادية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>ارتفاع الخسائر في قطاع المياه.</li> <li>ضعف التزام الجهات المانحة بتعهداتها تجاه تمويل خطة الاستجابة للجوء السوري.</li> <li>ارتفاع عجز الموازنة والمديونية.</li> <li>عدم فعالية إطار التقييم والمتابعة المالية الخاصة بشركات المياه.</li> <li>ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية في قطاع المياه.</li> <li>انخفاض نسبة استرداد الكلف المتعلقة بقطاع المياه لعدة أسباب (مثل ضعف هيكلية تعرفه المياه).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تزايد فرص الاستثمار في المشاريع الريادية المتعلقة بقطاع المياه.</li> <li>علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> <li>التوجهات الوطنية والقطاعية التي تشجع الشراكة مع القطاع الخاص.</li> <li>تخصيص المساعدات المالية للتجاوب مع أزمة وباء كورونا.</li> <li>فرص الاستثمار في برامج وحملات التوعية المائية من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية.</li> </ul>
العوامل الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>ضعف الدور الإعلامي والتفاوت في وعي وإدراك المواطن في أحقيته في مصادر المياه مما يؤدي إلى الاعتداءات والضخ الجائر للمياه.</li> <li>التغير في سلوك المواطن الاستهلاكي للمياه نتيجة أزمة وباء كورونا.</li> <li>التغير في التركيبة السكانية في الأردن.</li> <li>ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التغير في سلوك المواطن بما يضمن ترشيد استهلاك المياه.</li> <li>تطور الثقافة المجتمعية تجاه مصادر المياه غير التقليدية والطاقة المتجددة.</li> </ul>
العوامل التكنولوجية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</li> <li>الضعف في ربط قواعد البيانات بين الجهات الحكومية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التطور التكنولوجي العالي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> <li>الدعم الحكومي لتطبيق الأنظمة المحوسبة والذكاء الاصطناعي.</li> </ul>

## التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)

البيئة الخارجية	
التحديات	الفرص
العوامل البيئية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة.</li> <li>• التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف.</li> <li>• انتشار الأوبئة.</li> <li>• زيادة نسب التلوث الناتجة عن نشاطات القطاعات الاقتصادية / الصناعية المختلفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا المياه والبيئة.</li> <li>• وجود القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة.</li> </ul>
العوامل التشريعية والتنظيمية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضعف فعالية تطبيق التشريعات أدت إلى وجود بعض التداخلات في مهام الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاع.</li> <li>• ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة، أمثلة على ذلك:</li> <li>• مثال (١): عدم تمثيل الوزارة في مجالس إدارة وهيئات مؤسسات قطاع المياه بشكل تكاملي وشمولي.</li> <li>• مثال (٢): ضعف عملية التشبيك بين الوزارة ومؤسسات قطاع المياه من خلال خارطة عمل مشتركة مستندة إلى تشريعات متكاملة وشاملة.</li> <li>• محدودية التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التوجه الحكومي لتبني سياسات كفاءة الطاقة والطاقة البديلة.</li> <li>• التوجهات والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى إعادة توجيه استخدام المياه في القطاع الزراعي مثل (التركيز على المحاصيل ذات العائد الأعلى).</li> <li>• وجود إطار عمل دولي لمتابعة وتقييم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حيث أن الوزارة هي الجهة الرسمية لمتابعة تنفيذها.</li> <li>• اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> <li>• التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه والمتمثلة في إطلاق الاستراتيجية الوطنية لفاقد المياه.</li> </ul>

## مصفوفة (TWOS MATRIX)

البديل الاستراتيجي	الفرص (O)	نقاط القوة (S)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توظيف التوجه الاستراتيجي الواضح للوزارة وارتباطه مع الأهداف الوطنية في الاستفادة من العلاقات الدولية في ظل وجود القوانين التي تدعم البيئة والتنمية المستدامة واهتمام الجهات المانحة بحوكمة قطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• علاقات سياسية ودبلوماسية مميزة مع دول العالم والجهات المانحة والمنظمات الدولية.</li> <li>• علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> <li>• وجود القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة.</li> <li>• وجود إطار عمل دولي لمتابعة وتقييم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حيث أن الوزارة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توجه الوزارة الاستراتيجي الواضح من خلال الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المحددة والمستمدة من واقع وتطلعات قطاع المياه.</li> <li>• ارتباط وانسجام استراتيجية الوزارة مع الأهداف الوطنية والاتفاقيات الدولية واستراتيجية قطاع المياه.</li> <li>• تحكم القيم الجوهرية للوزارة لعلاقات الموظفين مع الشركاء والوزارات الأخرى.</li> </ul>

	<ul style="list-style-type: none"> <li>هي الجهة الرسمية لتابعة تنفيذها.</li> <li>اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>وجود منهج عمل تشاركي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات الشركاء في ضوء نظام التنظيم الإداري للوزارة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تزايد فرص الاستثمار في المشاريع الريادية المتعلقة بقطاع المياه.</li> <li>التوجهات الوطنية والقطاعية التي تشجع الشراكة مع القطاع الخاص.</li> <li>اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص بهدف خلق فرص للاستثمار في قطاع المياه.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز نهج إدارة المصادر المائية المتكاملة (IWRM)، والذي يأخذ بعين الاعتبار التوجهات والمتغيرات العالمية (التغيرات المناخية والبيئية، الجفاف، التنمية المستدامة ومفهوم الترابط بين الطاقة والزراعة والأمن الغذائي).</li> <li>اهتمام الوزارة بقضايا البيئة من خلال وجود التعليمات التي تحكم عمل الوزارة داخليا وخارجيا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا المياه والبيئة.</li> <li>وجود القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة.</li> <li>التوجه الحكومي لتبني سياسات كفاءة الطاقة والطاقة البديلة.</li> <li>وجود إطار عمل دولي لتابعة وتقييم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حيث أن الوزارة هي الجهة الرسمية لتابعة تنفيذها.</li> <li>التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه والمتمثلة في إطلاق الاستراتيجية الوطنية لفائد المياه.</li> <li>التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه والمتمثلة في إطلاق الاستراتيجية الوطنية لفائد المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطبيق منهج الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ضمن إطار واسع يستغل وجود الاهتمام الدولي والقوانين المتعلقة بالبيئة والطاقة والتنمية المستدامة والنوع الاجتماعي والتوجهات الحكومية في هذه المجالات.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>رفع الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز دوره في تطور ونمو قطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>علاقات سياسية ودبلوماسية مميزة مع دول العالم والجهات المانحة والمنظمات الدولية.</li> <li>علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز عمل وحدة دراسات المرأة (التي تم إنشاؤها) لتفعيل دور المرأة في قطاع المياه.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>هيكل تنظيمي يتلاءم مع نظام التنظيم الإداري للوزارة ويتضمن إدارات ومديريات ووحدات تنظيمية محددة ولها مهام ومسؤوليات واضحة.</li> <li>هيكل تنظيمي مرن يتجاوب مع أية تغييرات ومستجدات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>اهتمام على المستوى الوطني لرفع كفاءة الأداء في قطاع المياه.</li> <li>التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز وتفعيل الهيكل التنظيمي المرن للوزارة في الاستجابة للتطورات التكنولوجية العالمية والاهتمامات الوطنية المتنامية لرفع الأداء في قطاع المياه.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>نهج تشاركي داخلي وخارجي فعال ويعزز التعلم المستمر وتحفيز الموظفين من خلال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توظيف أسلوب الإدارة المبني على النتائج والتشاركية</li> </ul>

<p>استشراف المستقبل في الاستفادة من العلاقات الخارجية واستقطاب التمويل والتطور التكنولوجي وحوكمة القطاع خصوصا في ظل أزمة وباء كورونا.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخصيص المساعدات المالية للتجاوب مع أزمة وباء كورونا.</li> <li>• التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> <li>• اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	<p>العمل ضمن لجان وفرق عمل.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• توجه قوي نحو أسلوب الإدارة المبني على النتائج وقياس الأداء.</li> <li>• قدرة الإدارة على استشراف المستقبل من خلال التخطيط بعيد المدى مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاستجابة للمتغيرات والأزمات واستباقها وإدارة التغيير.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير / تحسين الأنظمة التكنولوجية التشغيلية والإدارية تماشيا مع التطور التكنولوجي العالمي لتحسين الأداء المؤسسي والفردى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود أنظمة تكنولوجية إدارية ومالية وفنية تساهم في رفع كفاءة تنفيذ أعمال الوزارة. (WIS, GFMIS, نظام الأرشفة، قاعدة بيانات الموظفين).</li> <li>• التوازن في توزيع الفئات الوظيفية والمستويات التعليمية لكادر الوزارة بما ينسجم مع دورها الذي يركز على الإدارة والتخطيط.</li> <li>• عمل كادر الوزارة ضمن فرق متخصصة متعددة التخصصات والمستويات الوظيفية لإنجاز المهام بكفاءة وفاعلية أعلى.</li> <li>• امتلاك الموظفين في الوزارة مهارات يتم تطويرها بشكل مستمر من خلال عدة مدخلات (نتائج تقييم الأداء / خطة الإحلال والتعاقب) حيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف الوزارة.</li> <li>• استجابة الموظفين السريعة والمرونة في إنجاز المهام المطلوبة من قبل المدراء في الظروف العادية والاستثنائية وتحمل ضغط العمل.</li> </ul>

البديل الاستراتيجي	التحديات (T)	نقاط القوة (S)
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحد من مشكلة تفاقم شح مصادر المياه والتغيرات المناخية والتلوث من خلال تبني توجه استراتيجي واضح منسجم مع التوجهات الوطنية والدولية، وتبني مفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتعزيز التنسيق بين قطاع المياه وقطاع الزراعة والطاقة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة (والتي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي).</li> <li>• التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف.</li> <li>• زيادة نسب التلوث الناتجة عن نشاطات القطاعات التنموية المختلفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توجه الوزارة الاستراتيجي الواضح من خلال الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المحددة والمستمدة من واقع وتطلعات قطاع المياه.</li> <li>• ارتباط وانسجام استراتيجية الوزارة مع الأهداف الوطنية والاتفاقيات الدولية واستراتيجية قطاع المياه.</li> <li>• تعزيز نهج إداري متكامل يأخذ بعين الاعتبار التوجهات والمتغيرات العالمية والتي تشمل (التغيرات المناخية والبيئية، الجفاف، التنمية المستدامة ومفهوم الترابط بين الطاقة والزراعة والأمن الغذائي).</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التركيز على أسلوب الإدارة الموجهة بالنتائج والقدرة على</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع الخسائر في قطاع المياه .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود منهج عمل تشاركي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات الشركاء في ضوء</li> </ul>

<p>الاستجابة للمتغيرات واستشراف المستقبل وتعزيز التشاركية للحد من الخسائر وتفعيل إطار المتابعة والتقييم المالي الخاص بالشركات.</p>		<p>نظام التنظيم الإداري للوزارة.</p>
<p>● تلبية الاحتياجات من بعض الكوادر وبعض المجالات التدريبية من خلال الاستشارات والدعم الفني والمالي المقدم من الجهات المانحة وتوظيف المهارات المتنوعة لدى الموظفين.</p>	<p>● محدودية التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية.</p>	<p>● هيكل تنظيمي يتلاءم مع نظام التنظيم الإداري للوزارة ويتضمن إدارات ومديريات ووحدات تنظيمية محددة ولها مهام ومسؤوليات واضحة.</p> <p>● هيكل تنظيمي مرن يتجاوب مع أية تغييرات ومستجدات.</p>
<p>● الإرتكاز إلى الأنظمة التكنولوجية والمالية والإدارية والفنية والنهج التشاركي المستند إلى التعلم المستمر وتعزيز فرق العمل في معالجة تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه والجهات الأخرى.</p>	<p>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</p>	<p>● نهج تشاركي داخلي وخارجي فعال ويعزز التعلم المستمر وتحفيز الموظفين من خلال العمل ضمن لجان وفرق عمل.</p>
<p>● توظيف أسلوب الإدارة المبني على النتائج والتشاركية واستشراف المستقبل في الاستفادة من العلاقات الخارجية واستقطاب التمويل والتطور التكنولوجي وحوكمة القطاع خصوصاً في ظل أزمة وباء كورونا.</p>	<p>● ارتفاع الخسائر في قطاع المياه.</p> <p>● عدم فعالية إطار التقييم والمتابعة المالية الخاصة بشركات المياه.</p> <p>● تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة.</p> <p>● التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف.</p> <p>● انتشار الأوبئة.</p>	<p>● توجه قوي نحو أسلوب الإدارة المبني على النتائج وقياس الأداء.</p> <p>● قدرة الإدارة على استشراف المستقبل من خلال التخطيط بعيد المدى مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الاستجابة للمتغيرات والأزمات واستباقها وإدارة التغيير.</p>
<p>● متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتوظيف الإطار القانوني للوزارة في الحصول على الحقوق المائية، والحد من مشكلة شح مصادر المياه، وتأطير وتوسيع العمل بموجب اتفاقيات المياه الدولية المشتركة.</p>	<p>● وجود تحدي في الحصول على الحقوق من المياه المشتركة.</p> <p>● تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة.</p>	<p>● إطار قانوني محدد يوضح مهام وصلاحيات الوزارة ويمكنها من عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص وعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى.</p>
<p>● الارتكاز إلى الأنظمة التكنولوجية والمالية والإدارية والفنية والنهج التشاركي المستند إلى التعلم المستمر وتعزيز فرق العمل في معالجة تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه والجهات الأخرى والقطاع الأكاديمي، والعمل على تنظيم وتبويب وأرشفة البيانات والدراسات المختلفة.</p>	<p>● الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</p> <p>● الضعف في ربط قواعد البيانات بين الجهات الحكومية.</p> <p>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</p>	<p>● وجود أنظمة تكنولوجية إدارية ومالية وفنية تساهم في رفع كفاءة تنفيذ أعمال الوزارة. (WIS, GFMS)، نظام الأرشفة، قاعدة بيانات الموظفين).</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطبيق منهج الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ضمن إطار واسع يستغل وجود الاهتمام الدولي والقوانين المتعلقة بالبيئة والطاقة والتنمية المستدامة والنوع الاجتماعي والتوجهات الحكومية في هذه المجالات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● زيادة نسب التلوث الناتجة عن نشاطات القطاعات التنموية المختلفة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اهتمام الوزارة بقضايا البيئة من خلال وجود التعليمات التي تحكم عمل الوزارة داخليا وخارجيا.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تلبية الاحتياجات من بعض الكوادر وبعض المجالات التدريبية من خلال الاستشارات والدعم الفني والمالي المقدم من الجهات المانحة وتوظيف المهارات المتنوعة لدى الموظفين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</li> <li>● محدودية التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التوازن في توزيع الفئات الوظيفية والمستويات التعليمية لكادر الوزارة بما ينسجم مع دورها الذي يركز على الإدارة والتخطيط.</li> <li>● عمل كادر الوزارة ضمن فرق متخصصة متعددة التخصصات والمستويات الوظيفية لإنجاز المهام بكفاءة وفاعلية أعلى.</li> <li>● امتلاك الموظفين في الوزارة مهارات يتم تطويرها بشكل مستمر من خلال عدة مدخلات (نتائج تقييم الأداء / خطة الإحلال والتعاقب) حيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف الوزارة.</li> <li>● استجابة الموظفين السريعة والمرونة في إنجاز المهام المطلوبة من قبل المدراء في الظروف العادية والاستثنائية وتحمل ضغط العمل.</li> </ul>

البديل الاستراتيجي	الفرص (O)	نقاط الضعف (W)
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستفادة من إطار العمل الدولي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واهتمام الجهات المانحة بمبادئ الحوكمة لإزالة التعارض في عمليات التنسيق بين مؤسسات القطاع والجهات المانحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● علاقات سياسية ودبلوماسية مميزة مع دول العالم والجهات المانحة والمنظمات الدولية.</li> <li>● علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> <li>● وجود إطار عمل دولي لمتابعة وتقييم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حيث أن الوزارة هي الجهة الرسمية لمتابعة تنفيذها.</li> <li>● اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم امتلاك الوزارة الأدوات والأدزر الضرورية لضمان تنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات.</li> <li>● التنسيق المباشر مابين الجهات المانحة ومؤسسات القطاع في بعض الأحيان دون الرجوع إلى الوزارة.</li> <li>● ضعف الثقافة المؤسسية المرتبطة بدور الوزارة وذلك بسبب حداثة الوزارة مقارنة مع مؤسسات القطاع.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعزيز/ تعميق استخدام مبادئ الحوكمة الحديثة في رفع شمولية المدخلات المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم شمولية المدخلات المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية بالإضافة إلى ضعف مرجعيات قياس بعض مؤشرات الأداء (المقارنات المعيارية).</li> <li>● عدم التوسع في الاعتماد على مدخلات وأساليب ودراسات متطورة عند التطوير والتحديث على الهيكل التنظيمي.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستفادة من التطور التكنولوجي والبيئة الحكومية الداعمة لأتمتة العمليات في تسهيل تبادل المعلومات وتسريع اتخاذ القرارات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> <li>● الدعم الحكومي لتطبيق الأنظمة الحوسبة والذكاء الاصطناعي.</li> <li>● التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات مراقبة مصادر المياه.</li> <li>● الدعم الحكومي لتطبيق الأنظمة الحوسبة والذكاء الاصطناعي.</li> <li>● اهتمام الجهات المانحة بالمبادئ الحديثة للإدارة والحوكمة ونشرها للجهات المستفيدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ببطء تبادل المعلومات أفقياً وعمودياً.</li> <li>● ضعف آلية تنظيم وتأطير وأرشفة الدراسات المائية والاجتماعية والاقتصادية المساندة والبيانات ذات العلاقة مما يؤثر على تبادلها وتوفرها بشكل منتظم عند صناع القرار.</li> <li>● المركزية مما يجعل اتخاذ بعض القرارات بحاجة إلى وقت أطول مما يؤثر على توزيع أعباء العمل وتوازن الصلاحيات.</li> <li>● قلة الاجتماعات الدورية ما بين الإدارة العليا والموظفين.</li> <li>● عدم اكتمال الأتمتة لجميع عمليات الوزارة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تلبية الاحتياجات من بعض الكوادر وبعض المجالات التدريبية من خلال الاستشارات والدعم الفني والمالي المقدم من الجهات المانحة وتوظيف المهارات المتنوعة لدى الموظفين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● علاقات خارجية قوية أدت إلى استقطاب التمويل لقطاع المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وجود نقص في بعض التخصصات اللازمة لتسهيل القيام في بعض المهام المطلوبة.</li> <li>● فريق يفتقر إلى الحوافز المادية والتدريبية في بعض المجالات.</li> <li>● صعوبة تبني الأفكار الإبداعية التي يتم طرحها من قبل الموظفين بسبب وجود بعض المعوقات المالية وآلية التطبيق.</li> </ul>

التحديات (T)	نقاط الضعف (W)
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم فعالية إطار التقييم والمتابعة المالية الخاصة بشركات المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم امتلاك الوزارة الأدوات والأدزر الضرورية لضمان تنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التنسيق المباشر ما بين الجهات المانحة ومؤسسات القطاع في بعض الأحيان دون الرجوع إلى الوزارة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ارتفاع الخسائر في قطاع المياه.</li> <li>● ارتفاع عجز الموازنة والمديونية.</li> <li>● انخفاض نسبة استرداد الكلف المتعلقة بقطاع المياه لعدة أسباب (مثل ضعف هيكلية تعرفة المياه).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف الثقافة المؤسسية المرتبطة بدور الوزارة وذلك بسبب حداثة الوزارة مقارنة مع مؤسسات القطاع.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ارتفاع الخسائر في قطاع المياه.</li> <li>● ارتفاع عجز الموازنة والمديونية.</li> <li>● انخفاض نسبة استرداد الكلف المتعلقة بقطاع المياه لعدة أسباب (مثل ضعف هيكلية تعرفة المياه).</li> <li>● تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم شمولية المدخلات المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية بالإضافة إلى ضعف مرجعيات قياس بعض مؤشرات الأداء (المقارنات المعيارية).</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● بطء تبادل المعلومات أفقياً وعمودياً.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> <li>● محدودية التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم التوسع في الاعتماد على مدخلات وأساليب ودراسات متطورة عند التطوير والتحديث على الهيكل التنظيمي.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المركزية مما يجعل اتخاذ بعض القرارات بحاجة إلى وقت أطول مما يؤثر على توزيع أعباء العمل وتوازن الصلاحيات.</li> <li>● قلة الاجتماعات الدورية ما بين الإدارة العليا والموظفين.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم فعالية إطار التقييم والمتابعة المالية الخاصة بشركات المياه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● توكل مهام الوزارة إليها بالاستناد إلى نظام تنظيم إداري وليس قانون.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</li> <li>● الضعف في ربط قواعد البيانات بين الجهات الحكومية.</li> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم اكتمال الأتمتة لجميع عمليات الوزارة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● محدودية التعيينات من قبل ديوان الخدمة المدنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● وجود نقص في بعض التخصصات اللازمة لتسهيل القيام في بعض المهام المطلوبة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</li> <li>● ضعف آليات تفعيل تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه، وبين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مما أدى إلى تحديات في التعاون وتبادل المعلومات المطلوبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● فريق يفتقر إلى الحوافز المادية والتدريبية في بعض المجالات.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الارتباط مع الجهات الخارجية بالتطور التكنولوجي والدعم الفني (داخل الأردن وخارجها).</li> <li>● الضعف في ربط قواعد البيانات بين الجهات الحكومية.</li> <li>● ضعف فعالية تطبيق التشريعات أدت إلى وجود بعض التداخلات في مهام الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم تحقيق الوزارة أقصى درجات التميز المعتمدة محلياً وعالمياً.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● صعوبة تبني الأفكار الإبداعية التي يتم طرحها من قبل الموظفين بسبب وجود بعض المعوقات المالية وآلية التطبيق.</li> </ul>

كما يلاحظ في الجداول أعلاه أن المصفوفة الناتجة عن تقاطع البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية تتضمن مجموعة من البدائل الاستراتيجية المنطقية، والتي وجد أنها تشمل أكثر من تقاطع بين نقاط القوة والضعف من جهة، والفرص والتهديدات من جهة أخرى، ولذلك تم ضم مجموعة العوامل الداخلية المتشابهة والعوامل الخارجية المتشابهة للخروج ببدايل مشتركة وشاملة وقابلة للتطبيق. كما يلاحظ في الجدول الأخير (نقاط الضعف\*التهديدات) عدم إدراج قائمة البدائل الاستراتيجية لأن نقاط الضعف والتهديدات نجم عنها صيغ بدائل مشابهة للمجموعات الثلاث السابقة وبناءً عليه تم اعتماد البدائل التالية:

## البدائل الاستراتيجية:

- ١- توظيف التوجه الاستراتيجي الواضح للوزارة وارتباطه مع الأهداف الوطنية في الاستفادة من العلاقات الدولية في ظل وجود القوانين التي تدعم البيئة والتنمية المستدامة واهتمام الجهات المانحة بحوكمة قطاع المياه.
- ٢- التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص بهدف خلق فرص للاستثمار في قطاع المياه
- ٣- تعزيز حوكمة القطاع بالاستناد إلى منهج عمل تشاركي شامل يتبنى الإدارة المتكاملة للمصادر المائية (IWRM).
- ٤- تطبيق منهج الإدارة المتكاملة لمصادر المياه ضمن إطار واسع يستغل وجود الاهتمام الدولي والقوانين المتعلقة بالبيئة والطاقة والتنمية المستدامة والنوع الاجتماعي والتوجهات الحكومية في هذه المجالات.
- ٥- تعزيز وتفعيل الهيكل التنظيمي المرن للوزارة في الاستجابة للتطورات التكنولوجية العالمية والاهتمامات الوطنية المتنامية لرفع الأداء في قطاع المياه.
- ٦- توظيف أسلوب الإدارة المبني على النتائج والتشاركية واستشراف المستقبل في الاستفادة من العلاقات الخارجية واستقطاب التمويل والتطور التكنولوجي وحوكمة القطاع خصوصاً في ظل أزمة وباء كورونا.
- ٧- تطوير/ تحسين الأنظمة التكنولوجية التشغيلية والإدارية تماشياً مع التطور التكنولوجي العالمي لتحسين الأداء المؤسسي والفردي.
- ٨- الحد من مشكلة تفاقم شح مصادر المياه والتغيرات المناخية من خلال تبني توجه استراتيجي واضح منسجم مع التوجهات الوطنية والدولية.
- ٩- التركيز على أسلوب الإدارة الموجهة بالنتائج والقدرة على الاستجابة للمتغيرات واستشراف المستقبل وتعزيز التشاركية للحد من الخسائر وتفعيل إطار المتابعة والتقييم المالي الخاص بالشركات.
- ١٠- تلبية الاحتياجات من بعض الكوادر وبعض المجالات التدريبية من خلال الاستشارات والدعم الفني المقدم من الجهات المانحة وتوظيف المهارات المتنوعة لدى الموظفين.
- ١١- الإرتكاز إلى الأنظمة التكنولوجية والمالية والإدارية والفنية والنهج التشاركي المستند إلى التعلم المستمر وتعزيز فرق العمل في معالجة تكاملية العمل بين مؤسسات قطاع المياه والجهات الأخرى.
- ١٢- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتوظيف الإطار القانوني للوزارة في الحصول على الحقوق المائية والحد من مشكلة شح مصادر المياه.
- ١٣- الاستفادة من إطار العمل الدولي والتعاون المشترك وفق إطار أجندة التنمية المستدامة لإزالة التعارض في عمليات التنسيق بين مؤسسات القطاع من جهة والجهات المانحة من جهة أخرى.
- ١٤- تعزيز/ تعميق استخدام مبادئ الحوكمة الحديثة في رفع شمولية المدخلات المعتمدة في إعداد الخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي.
- ١٥- الاستفادة من التطور التكنولوجي والبيئة الحكومية الداعمة لأتمتة العمليات في تسهيل تبادل المعلومات وتسريع اتخاذ القرارات.

## علاقة الأهداف الاستراتيجية (القطاعية) بالأهداف المؤسسية للوزارة

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦ – ٢٠٢٥) هي الإطار المرجعي لعمليات التخطيط في قطاع المياه، وانبثقت عنها مجموعة من السياسات التي توضح آليات تنفيذ تلك الاستراتيجية من ناحية شمولية تتضمن المبادئ العامة والتوجهات التي تحكم عمل القطاع. وبالتالي كانت هذه السياسات بحاجة إلى المزيد من التفصيل إلى مستويات أقل، ومن هنا قامت الوزارة بتشكيل فرق عمل لوضع خطط عمل تفصيلية توضح الأهداف القطاعية والأساسية والفرعية المرتبطة بها والعلاقة بين هذه المستويات الثلاثة ومؤشراتها. حيث تختلف مسؤولية التنفيذ والمتابعة حسب مؤشر الأداء، هناك بعض المؤشرات تقع مسؤوليتها على شركات المياه وبعضها على السلطتين أو وزارة المياه والري.

حيث يوضح الجدول التالي الربط بين المؤشرات القطاعية وما يندرج تحتها من أهداف أساسية وفرعية التي تقع مسؤولية مؤشرات الأداء ذات العلاقة بها على وزارة المياه والري، كما تم ربطها بالأهداف المؤسسية للوزارة ذات العلاقة.

الهدف المؤسسي	المؤشر	الهدف الاستراتيجي (القطاعي) الهدف الأساسي / الهدف الفرعي	#
		الهدف الاستراتيجي ١: الاستدامة المالية.	
إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.	"العائد الاقتصادي لكل المياه المستخدمة (دينار / ٣ م) (غاية التنمية المستدامة، ٦,٤: التغير في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت)".	الهدف الأساسي ٥: زيادة العائد الاقتصادي للمياه المستخدمة (غاية التنمية المستدامة ٦,٤: الزيادة القصوى في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وضمان سحب وإمداد المياه العذبة بشكل مستدام للتصدي لشح المياه والحد بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من شح المياه).	الهدف الأساسي ٥
	نسبة استرداد الكلف.		
	إعداد خارطة الطريق للاستدامة المالية.		
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.			

الهدف المؤسسي	المؤشر	الهدف الاستراتيجي (القطاعي) الهدف الأساسي / الهدف الفرعي	#
		الهدف الاستراتيجي ٢: تعزيز خدمات المياه والمياه العادمة.	
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.	نسبة رضى اصحاب المصلحة عن المعلومات المائية.	الهدف الأساسي ١ : تلبية احتياجات اصحاب المصلحة من المعلومات المتعلقة بالمياه واتخاذ القرارات.	الهدف الأساسي ١
	استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه.	تحسين وتحديث واستخدام نظم المعلومات المائية.	الفرعي ١,١
	المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.	عدد آبار رصد مستوى المياه الجوفية العاملة.	تحسين توفر البيانات حول المياه الجوفية.

الهدف المؤسسي	المؤشر	الهدف الاستراتيجي (القطاعي) الهدف الأساسي / الهدف الفرعي	□ #
		الهدف الاستراتيجي ٣: توريد المياه لتلبية الطلب على جميع الاستخدامات (زيادة الكفاءة).	
غاية التنمية المستدامة ٦,٤: الزيادة القصوى في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وضمان سحب وإمداد المياه العذبة بشكل مستدام للتصدي لشح المياه والحد بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من شح المياه.			
إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.  المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.	التغير في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت في قطاعي الخدمات والصناعة (غاية التنمية المستدامة ٦,٤,١) دينار ٢م.	الهدف الأساسي ١: زيادة كفاءة استخدام المياه في القطاعات الخدمية والصناعية.	الهدف الأساسي ١
تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.	نسبة كبار المستهلكين الواعين بالممارسات والأجهزة والتقنيات ذات الكفاءة في استخدام المياه.	برنامج تغيير السلوك للقطاع البلدي.	الفرعي ١,٢
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.  تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.	نسبة كبار المستهلكين الذين تبنوا الممارسات والأجهزة والتقنيات الكفؤة.		
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.  تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.	نسبة الأسر الواعية بالممارسات والأجهزة والتقنيات ذات الكفاءة في استخدام المياه.	الهدف الأساسي ٢: زيادة استخدام الموارد المائية غير التقليدية من جانب المستخدمين النهائيين.	الهدف الأساسي ٢
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.	نسبة الأسر الذين تبنوا الممارسات والأجهزة والتقنيات الكفؤة.		
إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.  المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.	التغير في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت في القطاع الزراعي (غاية التنمية المستدامة ٦,٤,١) - دينار/٣ م	الهدف الأساسي ٣: زيادة كفاءة استخدام المياه في القطاعات الزراعية.	الهدف الأساسي ٣
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.  تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.	مستوى الإجهاد المائي (غاية التنمية المستدامة ٦,٤,٢).	الهدف الأساسي ٥: زيادة نسبة المياه المستدامة المستخدمة لجميع الأغراض.	الهدف الأساسي ٥
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.  تبني سياسات التوعية وترشيد استهلاك المياه من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية.	حصة المياه المستدامة لجميع الاستخدامات لكل فرد (٣ م/سنة) (استراتيجية المياه الوطنية).		
المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.  استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه.	كمية مياه البحر المحلاة بالمليون ٢م سنوياً. كمية المياه المعالجة سنوياً.	زيادة مصادر المياه غير التقليدية.	الفرعي ٥,١

#	الهدف الاستراتيجي (القطاعي) الهدف الأساسي / الهدف الفرعي	المؤشر	الهدف المؤسسي
	□ الهدف الاستراتيجي ٤: استدامة الموارد المائية وحمايتها.		
الهدف الأساسي ٧	الهدف الأساسي ٧: الحد من الاستخراج المفرط للمياه الجوفية.		
الفرعي ٧,١	تعزيز أنشطة إنفاذ القانون الحالية.	نسبة الطلبات المرفوضة إلى إجمالي الطلبات غير المبررة لإعادة تأهيل وتعميق آبار المياه الجوفية. عدد التعديلات على نظام مراقبة المياه الجوفية/ عدد الآبار المخالفة سنويا.	إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه. المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.
الهدف الأساسي ٩	الهدف الأساسي ٩: تنمية مصادر المياه الجوفية المتاحة والبحث عن بدائل.		
الفرعي ٩,١	البحث عن مصادر جديدة.	حجم المياه الجوفية المستخرجة من طبقات المياه الجوفية الأحفورية بالمليون م <sup>٣</sup> . حجم المياه الجوفية قليلة الملوحة المستخدمة في القطاعات المختلفة بالمليون م <sup>٣</sup> . عدد دراسات مصادر المياه الجوفية الجديدة. عدد الآبار التي تم تحديدها من قبل لجنة الآبار الحكومية. عدد الآبار الاستكشافية التي تم حفرها.	المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.

## مؤشرات الأداء على المستوى التشغيلي (عملية المتابعة والتقييم)

تقوم الوزارة بإعداد تقرير نصف سنوي يهدف إلى متابعة وتقييم أداء المديرية من خلال نموذج متابعة وتقييم يتضمن الهدف التشغيلي ومؤشرات الأداء الرئيسية للمديرية ومستهدفات تلك المؤشرات ومستوى الإنجاز من تلك المؤشرات التي تعكس الأداء العام للمديرية والوزارة بالإضافة إلى مسؤوليات التنفيذ.

مرفق تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠٢١ بالإضافة إلى نموذج المتابعة والتقييم وبطاقات مؤشرات الأداء الخاصة بشكل تفصيلي.